الملخص التنفيذي:

قد أثَّر الانتشار السريع لجائحة كورونا (كوفيد – 19) وما ترتَّب عليه من عواقب، على غالبية فئات المجتمع، مما أتاح لفرص الفساد أنْ تنشأ وتزداد، حيث أن الاجراءات السريعة المتخذَة للتعامل مع هذه الجائحة قد تكون تسبَّبت في إضعاف مبادئ الشفافية والمساءلة. وقد انتشرت مخاطر الفساد في مختلف المجالات مهددةً حزَم الإنقاذ، إلى جانب الإضرار بالفئات المهمشة والضعيفة من الشعوب. وفي ضوء التعامل مع مخاطر الفساد المتزايدة، سعَت مجموعة عمل مكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين إلى تحديد الممارسات الرئيسية لمكافحة الفساد التي اتخذتها دول المجموعة في التعامل مع هذه الجائحة. وقد تم نشر دراسة استقصائية حول جميع دول مجموعة العشرين في شهر يوليو 2020م، حيث تهدف الدراسة لفهم التهديدات والتدابير المضادة، الجديدة منها والقائمة، لمكافحة الفساد بشكل أفضل، والتي تُستخدم في التصدي للأزمة، وتبادل الخبرات في مجال توجيه السياسات العالمية وتعزيز التعاون الدولي. وقد استجابت (22) دولة لهذه الدراسة، حيث تَستخدم العديد من هذه الدول استراتيجيات وتقنيات مماثلة للتصدي لمخاطر الفساد الشائعة، الناشئة منها والمتفاقمة بسبب الجائحة، مع وجود عدد من المظاهر المميزة التي تعتمد على السياق الوطني والأولويات الوطنية.

في سياق عمليات تقييم مخاطر الفساد وتدابير التخفيف التي تستخدمها دول مجموعة العشرين، تم الإفادة بما يلي:

- اِعتمدَت (15) دولة على تقييمات مخاطر الفساد التي أجريَت قبل أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، واستخدمَت نتائجها لتنفيذ التدابير الحالية للتصدّي للفساد.
- أَجرَت (10) دول تقييمات محددة لمخاطر الفساد في بداية الجائحة، أو أثناء انتشارها.
- أكّدَت (15) دولة على المخاطر والتهديدات التي يفرضها الفساد على المشتريات ذات الصلة بالقطاع الصحي، والتي تشتمل على سلع وخدمات حيوية، ومنها على سبيل المثال: الأدوية، والمعدات الطبية، ومعدات الحماية الشخصية، وغيرها.
- أَبلغَت (13) دولة عن وجود مخاطر فساد وتهديدات على المبالغ الضخمة من الأموال المخصصة للحوافز الاقتصادية وحزَم المساعدات.
- سلَّطت (9) دول الضوء على التهديدات المتمثلة في جرائم الفساد الإلكترونية، وزيادة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لارتكاب ممارسات الفساد.
- من بين تدابير التخفيف المبلَّغ عنها والتي تم استخدامها من قبَل الدول المشاركة في الدراسة، فقد أشارت (9) دول إلى استخدام أدوات التقنية لضمان الشفافية والمساءلة والمراقبة في مختلف المجالات، لاسيما في إطار آليات الإبلاغ (عن الفساد)، وعمليات المشتريات العامة.

في سياق المشتريات الطارئة للحصول على الأدوية الأساسية، والإمدادات والمعدات الطبية؛ أفادت دول المجموعة بما يلي:

- أفادَت (14) دولة بأن التشريعات والإجراءات والقواعد القائمة تسمح بالمشتريات العامة في الظروف الطارئة، في الوقت المناسب، على سبيل المثال: منح العقود بشكل مباشر، أو تقليص المواعيد الزمنية.
- قدَّمَت (18) دولة تشريعات جديدة، أو أصدرَت قواعد توجيهية أو مذكرات سياسية تتعلق على وجه التحديد بالمشتريات في حالات الطوارئ في ظل جائحة (كوفيد-19). وسلّطت بعض هذه الدول الضوء على القواعد القائمة لتسريع عمليات الشراء، بينما أشارت بعض الدول الأخرى إلى اتخاذ تدابير جديدة لتلبية الاحتياجات الناشئة بسبب جائحة (كوفيد-19).
- استخدمَت (19) دولة آليات المراقبة القائمة، وقامت بتكييفها وتعزيزها للإشراف على عمليات المشتريات في مجال الصحة العامة، ويشمل هذا الإشراف تخصيص فرَق عمل متخصصة وأخرى معنية بالتدقيق، والمنصات الإلكترونية، وتقنيات المعلومات والاتصالات للتسجيل المسبق للموردين، ونشر معلومات عن عمليات إرساء العقود، وتتبّع تخصيص الأموال لحالات الطوارئ.

في سياق الاستجابات لمكافحة الفساد والاستراتيجيات والنهُج الوطنية لذلك، أفادت دول مجموعة العشرين بما يلي:

- أفادت (15) دولة عن استخدامها الأنظمة الإلكترونية كوسيلة جديدة لمكافحة الفساد، والمستمدة من جهودهم الرامية للاستجابة لجائحة (كوفيد-19)، والتي تتداخل أيضًا مع أولويات مجموعة عمل مكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين لعام 2020م. وتتضمن هذه التدابير توظيف تقنية المعلومات والاتصالات للمساعدة في ضمان استمرارية قطاع العدالة الجنائية والمشاركة في رصد محكم لعمليات المشتريات العامة.
- أفادت الدول بأنها اتخذت إجراء لتعزيز مبدأ الشفافية في تخصيص وتوزيع حزَم الاستجابة الاقتصادية والإغاثية في عمليات الشراء، وعلى سبيل المثال: عبر إتاحة الوصول للمعلومات ذات الصلة للعوام والاستعانة بأجهزة الرقابة الداخلية.
- أفادت (5) دول بأنها عملت على تعزيز أنظمة حماية المبلغين، بوسائل منها تيسير عملية الإبلاغ الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي.
- أفادت عدة دول عن نشرها أدلة عملية على المستوى الوطني لمساعدة السلطات في الاستجابة بشكل أفضل لمخاطر الفساد الناشئة عن جائحة كورونا (كوفيد-19) والتصدي لها.

في سياق النهُج الجماعية التي يمكن لمجموعة العشرين أن تتخذها معًا، أفادت دول المجموعة بما يلي:

- أفادت (15) دولة بأنَ تعزيز التعاون الدولي وتعميقه، ومشاركة المعلومات، من شأنه أن يكون مفيدًا.
- أشارت (4) دول إلى أن هنالك ازدياد في تنفيذ وتعزيز المعايير الدولية المشتركة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

- أفادت (7) دول أن من شأن تطوير أدلة جماعية واستراتيجيات مشتركة، مستقبلًا، للاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19)، والأزمات المستقبلية المماثلة لهذه الجائحة، استنادًا على تجارب أعضاء مجموعة العشرين، سيكون أمرًا ذو فائدة.
- وتضمنت التوصيات الأخرى التي أفادت عنها الدول، تعزيز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها، وتعزيز الشراكات مع الأطراف المعنية غير الحكومية، وتعزيز الجهود الرامية لمنع الممارسات التجارية التعسفية، وتحسين تنسيق الاستجابة بين الجهات المانحة، وإمكانية إنشاء بنية أساسية جديدة لمكافحة الفساد.